

حلول محلية لمشكلة عالمية: دعم المجتمعات المحلية في مكافحة الإتجار بالبشر

إن الإتجار بالبشر ظاهرة عالمية وليس هناك بلد في مأمن منها. يتم استغلال ضحايا الرق الحديث في كل منطقة من مناطق العالم، ويُجبرون على الخدمة للعمل أو الجنس التجاري في العالم الواقعي للصناعة وعلى صفحات الإنترنت. تستلزم فداحة المشكلة تطوير استجابة موحدة وشاملة من قادة العالم للتصدي بشكلٍ جماعي لجريمة تتحدى كل الحدود.

بالرغم من امتداده العالمي، إلا أن الإتجار بالبشر يحدث محليًا—في صالون الأظافر أو المطعم المفضل لديك؛ في أحد منازل الجوار أو في فندق شهير؛ في شارع المدينة أو في مزرعة ريفية. تواجه المجتمعات المحلية وقائع وتبعات الرق الحديث، بما في ذلك ضعف سيادة القانون، وتوتر نُظم الصحة العامة، وانخفاض النمو الاقتصادي، في حين يستفيد المتاجرون من استغلال الآخرين.

في كل عام، يزداد الاعتراف الدولي بالآثار المدمرة للإتجار بالبشر واعتبارًا من تاريخ هذا التقرير، تعهّدت الحكومات بصورة علنية في أكثر من 170 دولة بالقضاء عليه، ووعدت بعقاب المتاجرين، ورعاية الضحايا، واتخاذ إجراءات لمنع هذه الجريمة. إن هذه الالتزامات على درجة من الأهمية تجعل من غير الممكن المبالغة فيها.

ومع ذلك، فإن الواقع المرير لمحاربة الرق الحديث لا يحدث فوق المنصات العالمية، بل من خلال الإجراءات المتفانية للأفراد لتنفيذ هذه الالتزامات بشكل هادف—كما في العملية البطيئة والمضنية في كثير من الأحيان لبناء قضية قوية ضد المتاجرين؛ وتوفير الرعاية الشاملة طويلة الأجل والمحددة لكل حالة للضحايا؛ والجهود المتواصلة التي يبذلها شركاء المجتمع المدني من أجل رفع مستوى الوعي بشأن الإتجار بالبشر بطريقة استراتيجية؛ وتطوير سياسات وقائية حسنة التخطيط وقائمة على الأدلة.

ولا تستطيع الحكومات الوطنية القيام بهذه الأمور بمفردها. إذ أن التزاماتها تجاه هذه القضية تتحقق بشكل أكثر فاعلية عبر الشراكة مع المجتمعات التي تواجهها، بما في ذلك السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والمناصرين، وأعضاء المجتمع من الأفراد الذين غالبًا ما يكونون عيون وأذان وقلوب الأماكن التي يدعونها بالأوطان. في النهاية، يستغل المتاجرون الخطوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية، بطرق يصعب معالجتها بالكامل من مسافة بعيدة في كثير من الأحيان. ومن خلال دعم وتمكين هذه المجتمعات، يمكن للحكومات الوطنية فعلاً أن تبدأ بمعالجة قضايا الإتجار الفردية التي تشكل، مجتمعة، القضية العالمية الأكبر.

يسلط تقرير الإتجار بالأشخاص هذا العام الضوء على بعض عناصر النهج الفعال القائم على المجتمع، والتحديات التي تواجه تنفيذ مثل هذه المبادرات، والفرص المتاحة أمام الحكومات الوطنية لتسهيل التنسيق والتعاون وتبادل المسؤولية مع الحكومات والمجتمعات المحلية وفيما بينها.

استخدام السياق المحلي لبناء الصورة الأشمل

تشكل طبيعة الإتجار بالبشر—متعددة الأوجه والمعقدة والسرية—تحديات كبيرة أمام تطوير سياسات فعالة لمكافحة الإتجار

بالبشر. وإن الأسباب الجذرية للجريمة أعمق من أي جانبٍ من جوانبها، وتتصل بأوضاع نظامية أكبر مثل الفقر، والهجرة القسرية، والعنصرية، والتمييز، ضمن أشياء أخرى كثيرة. يعتبر فهم الإتجار بالبشر في سياقه المحلي عاملاً حاسماً في تطوير استجابة ذات معنى.

والمتاجرون، بشكلٍ غريزي ربما، يعرفون ذلك جيداً. ورغم ارتباط الإتجار بالبشر بالجريمة المنظمة غالباً، ورغم أن تسهيله في بعض الحالات يتم من قبل عصابات إجرامية متطورة، إلا أنه في كثير من الحالات الأخرى يكون مدفوعاً بشبكاتٍ واسعة أو عائلات أو أفراد يعملون بشكلٍ مستقل. وباستخدام معرفتهم المباشرة بالنظم المحلية والسلوكيات والبنى الاجتماعية والتفاعلات الفردية، يستغل المتاجرون نقاط الضعف، وغالباً ما يخونون ثقة مجتمعاتهم.

فعلى سبيل المثال، قد يتصيد المتاجرون آمال وأحلام الأهالي الذين يبحثون عن وسيلة لإعطاء أطفالهم فرصة الحصول على تعليم جيد؛ وقد يدركون خوف المجتمع الضعيف من إشراك موظفي إنفاذ القانون الذين يتمتعون بسمعة الفساد؛ أو يعتمدون على التحيز والتمييز لإبقاء الضحايا مختبئين على مرأى من الجميع. وبسبب ذلك، فإن الديناميكيات التي تسهل الإتجار بالبشر ستكون فريدة في كل حالة تقريباً، وستواجه كل ولاية قضائية تحدياتها المتعلقة بالثقافة والبيئة والموارد والمعرفة.

إن الفرصة متاحة للحكومات الوطنية لبناء استراتيجيات أكثر قوة وأكثر ملاءمة لمكافحة الإتجار بالبشر، من خلال التنسيق الوثيق مع الحكومات والمجتمعات المحلية الفرعية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والناجين وغيرهم من العاملين في الميدان. يمكن للحكومات الوطنية أن تمكّن السلطات المحلية، بدون تحويل مسؤوليتها، من اتخاذ إجراءات لتقييم احتياجات مجتمعاتها المحلية وتطوير استجابات تستند إلى القدرات الحالية، والاستفادة من خبرات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، وتحديد الموارد غير المستغلة وتوزيعها.

يتطلب التصدي للإتجار بالبشر إطار سياسة ديناميكي، يستند إلى الركائز المتأزرة من الملاحقة القضائية، والحماية، والوقاية، والشراكة. ويمكن للجمع بين الموارد الدولية والوطنية وبين المعرفة المحلية والطاقة أن يساعد جميع الأطراف المعنية على خلق استراتيجية أكثر شمولاً وتركيزاً على نطاق أوسع. ينبغي على الحكومات الوطنية بذل كل ما في وسعها لتمهيد الطريق أمام الجهود المبذولة على أرض الواقع، بدءاً بالقوانين الصارمة لمكافحة الإتجار بالبشر والتي تجرم جميع أشكاله، والدعم الملموس لحماية الضحايا، والتنسيق القوي مع مختلف الجهات المعنية ومواردها من أجل مكافحة ومنع هذه الجريمة.

تسعى الصفحات التالية إلى تشجيع الأفراد والمجتمعات على أن تكون سباقة في التصدي للإتجار بالبشر، مع تسليط الضوء أيضاً على العديد من الأنشطة الهامة التي يمكن أن تتخذها الحكومات الوطنية لدعم الجهود المحلية. هذه القوائم ليست شاملة—فهناك دائماً المزيد مما يمكن للحكومات القيام به.

بناء الشراكات وخلق التعاون

في محاربة الإتجار بالبشر، تعد الشراكات بين الأطراف المعنية المتعددة أمراً هاماً. ويجب أن تتواجد هذا الشراكات بشكل عمودي بين الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية، وأفقياً بين أجهزة إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات وغيرهم من الأطراف

على كل المستويات، فإن القيود الكامنة ونقص الموارد يستلزمان الإبداع والتعاون والمساعدة من الشركاء الرئيسيين لتطوير البروتوكولات والعمليات التي تُعاقب الجُناة مع الاهتمام بالضحايا. فعلى سبيل المثال، يمكن لهيئات إنفاذ القانون اعتقال المتاجرين ومحاكمتهم، ولكنها لا تستطيع القيام بذلك بشكل جيد دون العمل جنباً إلى جنب مع مقدمي الرعاية الذين يقدمون خدمات دعمٍ شاملة للضحايا. تعتمد الحكومات على الجمهور للإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، وبالتالي فهي تتمتع بخدمة جيدة عبر توفير التعليم والموارد لمساعدة الجمهور على فهم مؤشرات الإتجار بالبشر. يحتاج الضحايا إلى دعم مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، في حين تستفيد الأطراف المعنية بمكافحة الإتجار من مداخلات الناجين ومشورتهم. يتمتع القادة المحليون بموقع جيد لفهم احتياجات مجتمعاتهم المحلية وأفضل السبل لتنفيذ السياسات الوطنية وتكييفها مع المستوى المحلي، ولكنهم يعتمدون بالضرورة على حكوماتهم الوطنية للحصول على التمويل والخبرة والتدريب.

ولهذا، فمن الضروري لمعالجة ومنع الإتجار بالبشر ورعاية الضحايا بفعالية توفير الخبرة والموارد والوقت لمجموعة واسعة من الأطراف المعنية. وهذا يشمل كلاً من الكيانات الحكومية وغير الحكومية، ولكل منها ولاية وأدوار متميزة، مما قد يخلق أولويات متنافسة ومصالح متضاربة تشكل تحدياً أمام التنسيق. يمكن لبناء وتعزيز نهج تعاوني عبر جهات نظر متعددة التخصصات أن يساعد المجتمعات على تعزيز الثقة بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، ووضع أنظمة لتوفير رعاية شاملة للضحايا وإجراءات قوية لإنفاذ القانون ضد المتاجرين.

والأهم من ذلك أن الاستجابات الفعالة للإتجار بالبشر تتطلب مشاركة الناجين بوصفهم أطرافاً معنية رئيسية. يجب إدراج الناجين في مناقشة وتطوير وتنفيذ سياسات أو بروتوكولات مكافحة الإتجار بالبشر، ولا يُطلب منهم ربط—وإعادة إحياء—قصص الاستغلال التي عاشوها. ووفقاً للمجلس الاستشاري الأمريكي حول الإتجار بالبشر، "يلعب الناجون دوراً مهماً بشكل فريد في مكافحة الإتجار بالبشر في الولايات المتحدة وحول العالم. وباعتبارهم خبراء في الموضوع، فإنهم يوفرون الأدوات الأساسية التي يحتاجها المحققون والمدعون العامون والمجتمعات المحلية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر." وهكذا، ينبغي إشراك الناجين حيثما أمكن في جماعات محلية مكرسة لمكافحة الإتجار بالبشر، وينبغي تعويضهم عن خبرتهم ووقتهم.

كما تشكل فرق العمل وسيلة فعالة للتنسيق في مكافحة الإتجار بالبشر، حيث أنها تسهل الشراكات بين وكالات إنفاذ القانون المحلية ومقدمي الخدمات والسلطات التنظيمية الوطنية ودون الوطنية.

فعلى سبيل المثال، في عام 2017، أعلن حاكم ولاية إيدو في **نيجيريا** أن الإتجار بالبشر يمثل إحدى أولوياته العليا، وأنشأ فرقة العمل التابعة للدولة في إيدو لمكافحة الإتجار بالأشخاص. وهي فرقة مؤلفة من مشاركين من منظمات غير حكومية، ومن الوكالة الوطنية لحظر الإتجار بالأشخاص، وخدمات الهجرة في نيجيريا، ومفوض شرطة مدينة بنين، ومدير خدمات أمن الدولة في إيدو، والمنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا، ومديري الحكومة في ولاية إيدو، بما في ذلك النائب العام ومفوض شؤون الشباب ومفوض الحكومات المحلية وغيرهم. وقامت فرقة العمل بإلقاء القبض على ما لا يقل عن 10 من المتاجرين المحتملين، وقدمت المأوى والخدمات للضحايا النيجيريين العائدين من ليبيا، من بين أنشطة أخرى.

وفي **نيبال**، تشرف اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر (NCCHT) على الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، بدعم من لجان على مستوى المقاطعة وعلى المستوى المحلي. تجتمع اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر بشكل روتيني، وتقوم بتدريب أعضاء اللجان الـ 75 على مستوى المقاطعات بتمويل من وزارة شؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية لدعم حملات التوعية، ومصاريف الاجتماعات، والخدمات الطارئة للضحايا، واللجان المحلية. وعلاوة على ذلك، فهم يتعاونون لتنفيذ الجهود والإبلاغ عنها بما يتماشى مع خطة العمل الوطنية للحكومة للأعوام 2012-2022. واعتبارًا من يناير/ كانون الثاني 2018، كان هناك 732 لجنة محلية عاملة، تشرف على الجهود المحلية وعلى تحديد والكشف عن الإتجار بالبشر في مجتمعاتهم. على سبيل المثال، في أبريل/نيسان 2017، اعترض فريق الرصد التابع للجنة المحلية في بلدية المعادي بمنطقة شيتوان على الحدود الهندية فتاة تبلغ من العمر 17 عامًا، تم تجنيدها بوعود التعليم. وبعد ذلك، أعاد فريق الرصد الفتاة إلى عائلتها، وهي تواصل الآن تعليمها في نيبال. وقد رفعت اللجنة المحلية دعوى ضد المتاجرين في محكمة منطقة شيتوان، التي حكمت على المتاجرين بالسجن لمدة 10 سنوات.

في مدينة هيوستن في **الولايات المتحدة**، تضاعف حجم مجلس منطقة هيوستن المعني بالإتجار بالبشر منذ تشكيله في عام 2012، ويضم 42 منظمة عضو هي مقدمو الخدمات المباشرة، ومجموعات الوقاية والدعوة، ووكالات إنفاذ القانون، والممولين الخاصين. وتنقسم فرقة العمل إلى أربع مجموعات فرعية، تركز كل منها على واحدة من ثلاث نقاط—الملاحقة والحماية والوقاية—والرابعة للشرابات. وتساعد فرقة العمل في تنفيذ خطة المدينة الاستراتيجية والمؤلفة من 91 نقطة لمكافحة الإتجار بالبشر.

بمعنى أبسط، تخلق فرقة العمل إطارًا لتبادل المعلومات حول أدوار وموارد الأطراف المعنية في مكافحة الإتجار بالبشر في المجتمع. كما أنها مكان لتبادل المعرفة حول الإتجار بالبشر من وجهات نظر مختلفة، بحيث يكون لدى جميع المشاركين فهم أساسي متشابه لأشكاله العديدة، بالإضافة إلى العناصر التي تجعل بعض السكان عرضةً للجريمة. ومع نضوج فرقة العمل، يمكن أن تكون المكان الذي يقرر فيه المشاركون أفضل الطرق للتعامل مع مجموعة متنوعة من حالات الإتجار التي قد تنشأ، سواء كانت تنطوي على العمل القسري أو الإتجار بالجنس، القاصرين أو البالغين، الأجانب أو المواطنين، من بين عوامل أخرى.

يمكن أن تكون فرقة العمل الشاملة عبارة عن صوت موحد يبيث إلى المجتمع لوضع الإتجار بالبشر على قائمة الأولويات، ويمكن أن يكون نقطة بداية لجمع وتوحيد المعلومات حول حالات الإتجار بالبشر المحلية والموارد القائمة للضحايا. والغرض من مثل هذه المجموعة هو خلق استجابة متنسقة ومنسقة للإتجار بالبشر ومصممة خصيصًا للمجتمع، تحمي حقوق الضحايا وتحاسب الجناة. كما يمكن أن تكون فرقة العمل بمثابة قناة اتصال فعالة بين السلطات على المستويين الفرعي والوطني، مما يوفر الأساس للجهود الوطنية الهادفة والفعالة والفهم الدقيق لاحتياجات المجتمع.

من أجل تسهيل التنسيق، يمكن للحكومات الوطنية أن:

- تشجّع وتدعم إنشاء فرق عمل للإتجار بالبشر في المجتمعات المحلية لتضافر أجهزة إنفاذ القانون ومقدمي الرعاية وغيرهم، وتحسين الوصول إلى خبراء الإتجار بالبشر.
- توفّر إمكانية الوصول إلى الخبراء للمساعدة في بناء القدرات المحلية وتخصيص الموارد، سواء كانت مالية أو عينية، على مدى فترة متواصلة واستجابة للاحتياجات المحلية لدعم الجهود المحلية عبر النقاط الثلاث.
- تشجّع مشاركة النجاحات والتحديات عبر السلطات القضائية، وتضمن تحفيز عمليات الميزانية والسياسات على التكيف بدلاً من الإبقاء على الوضع الراهن.
- تمكّن السلطات الوطنية الفرعية وتشجّعها على التعاون مع المنظمات غير الحكومية لوضع السياسات والبروتوكولات، فضلاً عن الهياكل الرسمية مثل فرق العمل المعنية بالإتجار بالبشر.
- عدم تواجد لجان وطنية أو مجموعات عمل غير حكومية دائمة، يجب إشراك مجموعة واسعة من الأطراف المعنية في الجهود الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر.

إجراء تقييمات لفهم المشكلة

قد تستفيد المجتمعات المهتمة ببدء أو تحسين الجهود الرامية لمواجهة الإتجار بالبشر من تقييم المشكلة أولاً. فعلى سبيل المثال، قد تجد المجتمعات قيمةً في الحصول على فهم أفضل للمجتمعات التي يُحتمل كونها مستضعفة، ولنطاق الخدمات التي قد يحتاجها الضحايا، وللموارد الحالية المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات. وبالمثل، فإن تقييم المستوى العام لفهم القضايا المتعلقة بالإتجار ممن يُحتمل أن يكونوا على اتصال بالضحايا، والعمليات الحالية لرعاية الضحايا، وإجراءات إنفاذ القانون، يمكن أن يساعد في وضع خط أساس يمكن من خلاله دفع التحسين المستمر.

في هايتي، قامت منظمة غير حكومية بارزة بتطوير نموذج شامل للعمل المجتمعي لوضع حد للممارسة التقليدية المسماة *restavèk*، وهي نظام يقوم فيه الآباء الفقراء، في المناطق الريفية غالباً، بإرسال أبنائهم للعيش والعمل في منازل الأسر الحضرية في مقابل المسكن والمأكل والوصول إلى التعليم—وهي ممارسة غالباً ما تؤدي إلى العبودية المنزلية. أجرت المنظمة غير الحكومية بحثاً تشاركيًا حول حجم المشكلة في مناطق مختارة، وحول العوامل الاجتماعية الاقتصادية الأساسية التي تسمح لهذا النوع من الإتجار بالبشر بالازدهار. وباستخدام هذه المعلومات، طوّر كل مجتمع خطة عمل مجتمعية لمنع ممارسة *restavèk* وحماية الأطفال الذين قد يقعون ضحيةً له. كما سهلت المنظمة غير الحكومية إنشاء شبكة من الناجين من البالغين، والتي أصبحت آلية قوية لزيادة الوعي بالإتجار بالبشر والدعوة إلى إشراك الناجين في اتخاذ القرارات على المستويات الوطنية والإقليمية والمجتمعية.

واستجابةً للقلق بشأن حالة الأطفال المشردين الذين أُجبروا على التسول، أرسلت وزارة العدل في جورجيا أكثر من 20,000 دولار إلى منطمتين غير حكوميتين بهدف تحديد ودعم إعادة دمج "أطفال الشوارع". وحددت المنظمات غير الحكومية 105 أطفال يعيشون في الشوارع، مع العلم أنهم في الغالب من مواطني جورجيا ومن الأذربيجانيين

والمولدافيين. وحدد البحث الصعوبات الاقتصادية، والتعليم المحدود، و"المسائل الثقافية" كعوامل تجعل الأطفال أكثر عرضة للاضطراب إلى أنشطة التسول، مثل بيع الحلي، وتسوّل الفكة الاحتياطية، أو الانخراط في العمل البدني مثل نقل البضائع. واستنادًا إلى هذا البحث وعملاً بتوصيات المنظمات غير الحكومية التي أجرتة، منحت وزارة العدل مبلغًا إضافيًا قدره 10000 دولار لإحدى حملات التوعية. بالإضافة إلى ذلك، تستجيب وكالة الخدمات الاجتماعية لتوصيات المنظمات غير الحكومية من خلال توسيع منشآتها في باتومي، والتي حددها البحث كمنطقة ساخنة لنشاط "أطفال الشوارع" خلال أشهر الصيف.

تعد مداخلات الخبراء الذين يعملون مباشرة مع ضحايا الإتجار بالبشر أمرًا حيويًا لإجراء تقييم شامل، ولكن يمكن أيضًا لأعضاء المجتمع الأوسع أن يقدموا معلومات قيّمة. إذ يجب أن تشمل أية مناقشة على فهمهم للديناميكيات المعينة التي قد تؤدي إلى الإتجار، وأفكارهم لمكافحته محليًا.

ومن خلال اكتساب فهم أفضل للمشهد الحالي للتعرف إلى الضحايا، وتقديم الخدمات، وإجراءات إنفاذ القانون، يمكن للمجتمعات البدء في بناء عمليات رسمية يمكنها المساعدة في ضمان حصول الضحايا على مجموعة كاملة من خدمات الدعم.

وللمساعدة في جمع المعلومات، يمكن للحكومات الوطنية:

- إجراء تقييمات لفهم الإتجار بالبشر على المستوى الوطني، وتشجيع ودعم الرصد والإبلاغ الروتيني من الأطراف المعنية على المستوى المحلي.
- تطوير أدوات تشخيص وطنية ومحلية للمساعدة في التعرّف إلى السكان المعرضين للخطر.
- دعم جهود مكافحة الإتجار بالبشر للسكان الذين قد يقعون خارج نطاق السلطات القضائية الوطنية التقليدية، مثل المجتمعات القبلية والمهاجرين واللاجئين والسكان المتجولين.
- توفير منصة وطنية لتبادل المعلومات وجمع البيانات.
- تمويل الدراسات لفهم نماذج المجتمع الناجحة لمكافحة الإتجار بالبشر بشكل أفضل.

إجراء التدريب ورفع الوعي بشأن التعرّف إلى الضحايا

في حين يجب أن تكون الهياكل الشاملة فاعلة لمكافحة الإتجار بالبشر بفعالية، فإن أفضل القوانين والسياسات ستكون غير فعالة إذا لم يعرف أولئك الذين يرجح كونهم على اتصال بالضحايا كيفية التعرف إليهم، أو لم يكونوا مخولين لمساعدتهم.

فكثيرًا ما يوصف الإتجار بالبشر بأنه جريمة "مخفية على مرأى من الجميع" لأن الضحايا قد يتفاعلون مع الآخرين في المجتمع، ولكن من غير المحتمل أن يكشفوا عن أنفسهم لأسباب كثيرة، بما فيها الخوف من الإضرار بأنفسهم أو بأفراد أسرهم. على سبيل المثال، قد يتعامل الضحايا مع نظام العدالة الجنائية، وقد يلتمسون الرعاية الطبية، أو يذهبون إلى المدرسة أو الخدمات الدينية، أو يعملون في الأعمال التجارية المحلية، أو يستخدمون وسائل النقل العام. في هذه الحالات، يوفر أي تفاعل

مع المهنيين أو الأفراد الآخرين فرصة للتعرف إليهم ومساعدتهم. غير أنه بدون التدريب والوعي، قد لا يعرف الأشخاص، الذين تم تعيينهم من أجل التعرف إلى الحالة والمساعدة، دلائل الإتجار أو الطريقة المناسبة للاستجابة.

المشاركة المهنية

بمجرد أن يحدد المجتمع المجموعات السكانية الضعيفة، والأماكن المحتمل تواصلهم مع المتخصصين فيها، يمكن استخدام هذه المعلومات في تدريبات الأهداف.

ومن المرجح أن يتواصل العديد من ضحايا الإتجار بالبشر مع المهنيين مثل موظفي إنفاذ القانون، ومقدمي الرعاية الصحية، ومديري المدارس والمعلمين، والمدعين العامين والقضاة، ومفتشي العمل، ومقدمي خدمات النقل، وكثيرين غيرهم.

وقد أظهرت الدراسات أن أكثر استجابات المجتمع فعالية هي تلك التي يتم فيها زيادة القدرة على التعرف إلى الضحايا على مستوى مؤسسي ونظامي. وبذلك يتم توسيع شبكة أمان المجتمع، وتقاسم عبء التعرّف والرعاية عبر مجموعة من الجهات الفاعلة الرئيسية.

على سبيل المثال، في **الولايات المتحدة**، اعتبارًا من يناير/ كانون الثاني 2018، يجب على أي شخص يسعى للحصول على ترخيص جديد أو تجديد من خلال إدارة الترخيص والشؤون التنظيمية في ولاية ميشيغان أن يحصل على ائتمان تعليمي حول الإتجار بالبشر. وهذا يشمل المهنيين في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والعمل الاجتماعي، وغيرهم.

في الأردن، قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتسيير تدريب ضباط الأحداث وموظفي المأوى على قضايا الإتجار بالبشر، بما في ذلك كيفية التعرف على ضحايا الإتجار، وتقديم الخدمات لضحايا الإتجار المحتملين، وعملية الإحالة. وبالإضافة إلى وزارة التنمية الاجتماعية، دعمت وحدة الشرطة لمكافحة الإتجار بالأشخاص في الأردن العمل في المواد التدريبية لموظفي الشرطة وموظفي التنمية الاجتماعية، لتشمل المواد المتعلقة بحماية ضحايا الإتجار أثناء إجراء المقابلات والتحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب النائب العام عن دعمه لتعزيز تدريب الشرطة والمدعين العامين الذين يركزون على الإتجار بالأشخاص، من أجل تحسين استخدامهم لأساليب التحقيق التي تركز على الضحايا للتعرف إلى ضحايا الإتجار المحتملين ومعالجة قضاياهم وإحالتهم.

نظمت فرقة العمل الوزارية في **غيانا** المعنية بالإتجار بالبشر حملات توعية شهرية طوال صيف عام 2017، إلى جانب تنظيم حلقات عمل تدريبية لموظفي الخطوط الأمامية من قوة شرطة غيانا، والأخصائيين الاجتماعيين، والموظفين الطبيين، ومؤخرًا، أعضاء وسائط الإعلام، بشأن كيفية التعامل مع قضايا الإتجار بالبشر. وتعاونت فرقة العمل مع رابطة الصحافة في غيانا لتدريب 23 من أعضاء وسائط الإعلام على الاختلافات الفريدة بين الإتجار بالبشر وبين تهريب المهاجرين. وقد تم التدريب في شهر يونيو/ حزيران، وشدد على أهمية الإبلاغ عن الحالات ذات الحساسيات، خاصة عندما تتعلق تلك الحالات بالأطفال.

في كثير من الحالات، يتم إخفاء الإتجار بالبشر من خلال إظهار الانتظام. وعلى وجه الخصوص، غالبًا ما يتفاعل الضحايا البالغون مع الآخرين، وقد يقومون حتى بمعاملات روتينية في مجرى تعرضهم للإيذاء، ومع ذلك فإن خدمتهم المضطربة قد تكون غير محسوسة بالنسبة للمراقب العادي. وهذا صحيح بالنسبة لكل من الإتجار بالجنس والإتجار بالعمال. يعتمد المتاجرون على هذه الظروف، والتي تمكنهم من السيطرة على الضحايا حتى عندما يتفاعلون مع الآخرين.

يمكن لقادة المجتمع المحلي اتخاذ إجراءات لزيادة الوعي العام من خلال توفير الأدوات للجمهور لمساعدتهم على التعرف على مؤشرات الإتجار بالبشر، وتنبيه السلطات إلى مخططات الإتجار المحتملة، وتمكين السكان المعرضين من حماية أنفسهم.

على سبيل المثال، في عام 2017، طرحت شركة البث TEGNA سلسلة حلقات تتناول التحقيق في تهريب الأطفال جنسيًا في الولايات المتحدة وطلبت من كل محطة من محطاتها المحلية البالغ عددها 51 أن تصمم الرسالة لكل مجتمع، وتعد مسبقًا أسطرة الفيديو والدعم الفني ومواد البحوث لتسهيل الأمر على المحطات لجعل القصة محلية.

كما أن المنظمات المجتمعية مثل المجتمعات الدينية، والمجموعات النسائية، وجماعات الدفاع عن المهاجرين، ومجموعات تنمية الشباب، والمنظمات العمالية، أو المنظمات القائمة على أساس ثقافي وإثني، هي أيضًا في موقع جيد لرفع مستوى الوعي بين أعضائها والعمل كجسر بين مقدمي الخدمات وتلك الجماعات التي قد تواجه تحديات في تلقي الخدمات بسبب الحواجز اللغوية، والعمر، والمسائل الصحية، وهوية النوع، والتوجه الجنسي، أو عوامل أخرى.

على سبيل المثال في تيمور الشرقية، وهي بلد صغير، فإن معظم المجتمعات المحلية مترابطة. للاستفادة من هذا، تصورت منظمة غير حكومية في ذلك البلد برنامج مراقبة مجتمعي يركز على الإتجار بالبشر. تقوم هذه المنظمة غير الحكومية بتدريب المواطنين المحليين في جميع أنحاء البلاد على مراقبة مجتمعاتهم، ولا سيما في المناطق التي تعاني نقصًا في وجود الشرطة أو ضباط الهجرة. يتم تعيين المراقبين وفحصهم من خلال المجالس القروية المحلية. ويساعدهم التدريب الذي يتلقونه على التعرف إلى ضحايا الإتجار المحتملين. في عام 2016، تعرّفوا إلى 37 حالة تضمنت مؤشرات على الإتجار وأحالتهم إلى الشرطة. وفي عام 2017، تعرّفوا إلى ست حالات. ويتم تقاسم جميع البيانات المراجعة مباشرة مع مكتب رئيس الوزراء للمساعدة في الإحصاءات الوطنية.

وفي بوليفيا في بلدية تاريجا، يقوم مكتب رئيس البلدية بتنفيذ جهود توعية عامة قوية، بما في ذلك إرسال 40 متخصصًا لإطلاق جهود الوقاية في 115 مدرسة في البلدية. في المجموع، وصلوا إلى 10000 طالب، و1200 معلم، و5000 من الآباء. وبالإضافة إلى ذلك، عقد مكتب رئيس البلدية دورة تدريبية بشأن التعرف إلى مؤشرات الإتجار في 28 من قادة الكنائس في بلدية تاريجا. وفي عام 2016، أطلق مكتب رئيس البلدية برنامجًا للوقاية والتوعية العامة بعنوان "هذا عنك وعني". وكجزء من البرنامج، أنشأ مكتب رئيس البلدية شراكات مع المنظمات غير الحكومية لوضع نظام إنذار في المدارس للأطفال المفقودين الذين قد يكونون ضحايا الإتجار بالبشر، وبرامج الفن العام لزيادة الوعي بالإتجار بالبشر.

وفي المملكة المتحدة، فإن مبادرة Clewer هي عبارة عن مشروع مدته ثلاث سنوات، يهدف إلى تمكين أبرشيات كنيسة إنجلترا والشبكات الكنسية الأوسع لتطوير استراتيجيات للكشف عن الرق الحديث في مجتمعاتهم المحلية، والمساعدة في توفير الدعم والرعاية للضحايا. وكان هذا النهج طويل الأجل ومُصمماً وفقاً لاحتياجات كل أبرشية، للمساعدة في بناء الشراكات بين الكنيسة والأطراف المعنية الأخرى في مكافحة الإتجار.

في شمال غانا، تعمل منظمة غير حكومية واحدة مع جميع مستويات المجتمع، من الآباء والفئات المجتمعية إلى الحكومة والقطاع الخاص، بحيث تعمل أنظمة حماية الطفل والتعليم والصحة لجميع الأطفال، وخاصة أولئك الأكثر عرضة للخطر. تنشر المنظمة فريقاً لحماية الأطفال يضم متطوعين يقضون بعض الوقت في حديقة للحافلات في بولغاتانغا، للتعرف على الأطفال المعرضين للخطر الذين يتجمعون هناك لكسب المال من حمل الأمتعة أو تفريغ الحمولات. يقوم فريق المتطوعين بمراقبة هؤلاء الأطفال وإيصال المعلومات إلى الشرطة وإدارة الرعاية الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يتمكن الأفراد في المجتمع من المشاركة في مكافحة الإتجار بالبشر وراغبون في ذلك عن طريق التبرع بالوقت والمواهب والموارد. ففي بعض الأماكن، على سبيل المثال، تبرع فنانو الوشم بمساعدات عينية عن طريق إزالة أو تغطية "العلامات التجارية" الموشومة على ضحايا الاتجار بالجنس من قبل المُتاجرين؛ وقام مصممو الغرافيك بمساعدة السلطات على إنشاء إعلانات خدمة عامة حول مخاطر الإتجار بالبشر؛ وقدمت الشركات التدريب المهني والتنسيب للضحايا لمساعدتهم على المضي قدماً من تجاربهم في حياتهم.

لزيادة التدريب ورفع الوعي المجتمعي، يمكن للحكومات الوطنية:

- مشاركة المعلومات مع المسؤولين والأطراف المعنية المحليين وتنقيحهم بشأن المؤشرات المشتركة على الإتجار بالبشر والطرق المعتادة للتوظيف.
- نشر سبل الإبلاغ عن الإتجار بالبشر وطلب المساعدة.
- تطوير التدريب الذي يركز على الضحية والموجه للعاملين العموميين الذين يحتمل كونهم على اتصال بضحايا الإتجار بالبشر.

تطوير العمليات والبروتوكولات للاستجابة الفعالة

لضمان تقديم الدعم الفعال للأفراد بعد تحديدهم كضحايا، ينبغي وضع بروتوكولات لتقديم الرعاية الشاملة قصيرة وطويلة الأجل. فمن الناحية المثالية، سيعني هذا أنه بغض النظر عن النقطة الأولية للتعريف، سواء كان ذلك عن طريق سلطات إنفاذ القانون، أو مقدمي الرعاية الصحية، أو المعلمين، أو غيرهم، فسيتاح للضحايا الوصول إلى شبكة إحالة كاملة لاحتياجاتهم الفورية—الأمان والطعام والملبس، والمأوى، والرعاية الطبية—فضلاً عن احتياجاتهم طويلة الأجل مثل الإسكان، والتمثيل القانوني، والدعوة، والمساعدة في إعادة الاندماج، وخدمات التوظيف.

إلا أن القليل من الوكالات أو المنظمات، إن وجدت، تمتلك الموارد اللازمة لتغطية مجموعة الخدمات المطلوبة. يمكن تعزيز تقديم الخدمات من خلال إنشاء عمليات وبروتوكولات تزيد من المزايا النسبية لمزودي الخدمات المتنوعين. ولا يمكن تحقيق استجابة ملائمة وشاملة وعلى مستوى المنظومة للإتجار بالبشر على نحو فعال دون الجمع بين أفراد من طائفة من المهن لتنسيق الجهود ومعالجة الفجوات في القدرات على التعرف إلى الضحايا والرعاية والوقاية.

على سبيل المثال، أنشأ المركز الدنماركي لمكافحة الإتجار بالبشر (CMM)، وهو مشارك في مجموعة العمل المشتركة بين الوزارات في الدنمارك لمكافحة الإتجار بالأشخاص، نظامًا مرجعيًا وطنيًا يتألف من ست مجموعات مرجعية إقليمية تضمن الاتساق في الإجراء الوطني لتحديد ودعم ضحايا الإتجار بالبشر المحتملين. كما يعتبر المركز مسؤولاً عن تقوية التعاون ونشر المعرفة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة في هذا المجال. وأخيرًا، ينسق المركز عملية جمع البيانات حول ضحايا الإتجار بالبشر في الدنمارك.

في **هنغاريا**، تلقى مقر الشرطة الوطنية أكثر من 30,000 دولار من تمويل الاتحاد الأوروبي لإنشاء آليات إقليمية مكافئة لآلية التنسيق الوطنية بشكل دائم في المقاطعات الأربع الأكثر تضررًا من الإتجار بالبشر. وخلال هذا المشروع، سيتم منح ما يقرب من 260 متخصصًا الفرصة لتوسيع علاقاتهم المهنية من خلال 19 ورشة عمل. يهدف المشروع إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية والأطراف المعنية الإقليمية في المجتمعات الصغيرة.

تعتبر آلية الإحالة الوطنية في **جورجيا** على نطاق واسع الأفضل في المنطقة من حيث كيفية هيكله الآلية وتنفيذ إطار العمل. ويتم تحديد الضحايا المحتملين بشكل أساسي من قبل فرق العمل والوحدات المتنقلة، ويتم إحالة الضحايا المحتملين بدورهم إما إلى الشرطة الوطنية أو إلى المجموعة الدائمة، وهي هيئة مؤلفة من خمسة أعضاء تضم منظمات غير حكومية ومنظمات دولية. لكلتا السلطتين القدرة على منح وضع الضحية رسميًا ومنح الخدمات والدعم الكامل من الدولة. ويخلق هذا النهج بديلاً ضروريًا للغاية لإجراءات التعرف التي تتحكم فيها هيئات إنفاذ القانون بالنسبة للضحايا الذين لا يرغبون في العمل مع سلطات الدولة. كما يخفف العديد من مشكلات التعرف التي تتحكم فيها هيئات إنفاذ القانون، مثل التعاون القسري في التحقيقات، والعقاب، ونبش الجراح.

وبناءً على التقييمات المجتمعية، يمكن لمجموعة العمل أو فرقة العمل المعنية بمكافحة الإتجار اتخاذ خطوات لإنشاء بروتوكول لضمان الرعاية الشاملة. ويمكن استخدام بروتوكول المجتمع بعدة طرق. إذ يمكن أن يكون دليلًا لجهات الاتصال لكل من الحكومة (أجهزة إنفاذ القانون الوطنية، وخدمات الهجرة، وخدمات حماية الطفل) والمجتمع (الملاجئ، ومقدمي الخدمات القانونية، والأطباء). بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبروتوكول أن يرسم خطوات عملية للمساعدة في ضمان رعاية شاملة ومتسقة للضحايا. كما يمكن أن تعمل على توفير معلومات عن القوانين الوطنية وشبه الوطنية والمحلية لمكافحة الإتجار؛ وأن توجز أهمية النهج الذي يركز على الضحايا والصدمات النفسية، والفروق الدقيقة في حالات الإتجار، وعوامل التحكم، والحقائق والخرافات، والدلائل، من بين العديد من العناصر الهامة الأخرى. وأخيرًا، يمكنها تحديد الفوائد الوطنية المتاحة لضحايا الإتجار بالبشر، مثل الإغاثة من الهجرة، ووصف الكيفية التي يمكن من خلالها أن يضمن المناصرون

الحصول على هذه المزايا.

للمساعدة في تطوير البروتوكولات والعمليات، يمكن للحكومات الوطنية:

- إعداد وتمويل الخط الساخن لمكافحة الإتجار وآلية الإحالة الوطنية، وضمان أن جميع المسؤولين والمهنيين والمجموعات المجتمعية ذات الصلة على دراية بهذه الموارد.
- خلق نقطة مركزية لتطوير الخبرة في إنفاذ القانون والخبرة القضائية والتنسيق التشغيلي.
- النظر في الاحتياجات طويلة الأجل لإعادة دمج الضحايا في مجتمعاتهم المحلية، والتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية المحلية لوضع خطة للرعاية المستدامة.
- ضمان الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالممارسات الواعدة في مجال حماية الضحايا، بما في ذلك استخدام نهج مطّلع على الصدمة يركّز على الضحايا.

الخاتمة

في جميع أنحاء العالم، في المجتمعات الكبيرة والصغيرة على حدٍ سواء، تشكّل القصص الفردية للمعاناة والظلم الفسيفساء القبيحة للإتجار بالبشر. وفي حين أن العديد من الحالات تشترك في أوجه تشابه، فإن كلاً منها فريد من نوعه كمثل الذين أُجبروا على تحملها، وهذا يعني أن الاستجابات للإتجار بالبشر لا بد أن تكون شاملةً ودقيقةً.

يجب تشجيع المجتمعات على الاعتراف بمواطن قوتها في محاربة الإتجار بالبشر واتخاذ خطواتٍ لجعله أولوية. ومن جانبيها، يجب على الحكومات الوطنية أن ترحب بتلك المجتمعات كشركاء وحلفاء. في بعض الحالات، قد تُفسح الحكومات الوطنية الطريق أمام العمل المجتمعي؛ وفي حالاتٍ أخرى، قد تركز المبادرة على عاتق فرد واحد يتقدم إلى بدء محادثة في قاعة البلدية، أو مجلس المقاطعة، أو اجتماع مجلس القبائل.

وبغض النظر عن الزخم، فإن المجتمعات المحلية ليست عاجزة عن الدفاع عن نفسها في الحرب ضد الإتجار بالبشر. إذ أنها جزءٌ قوي من الحل.

وجه الرق الحديث

الإتجار لغرض الاستغلال الجنسي

عندما يمارس شخص بالغ نشاطات جنسية تجارية، كالبغاء، نتيجة لاستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه أو أي مجموعة متضافرة من هذه الأساليب، يُعتبر هذا الشخص ضحية إتجارٍ بالأشخاص. وفي مثل هذه الظروف،

فإن الجناة المتورطين في تجنيد شخصٍ أو إيوائه أو نقله أو توفيره أو الحصول عليه أو رعايته أو استجدائه لهذا الغرض، يكونون مذنبين بالاتجار بشخص بالغ لغرض الجنس. وقد يحدث الإتجار بالجنس أيضًا من خلال شكلٍ محدّد من أشكال الإكراه، حيث يُجبر الأفراد على الاستمرار في البغاء من خلال استخدام "ديون" غير مشروعة، يُزعم تكبدها أثناء نقلهم، أو تجنيدهم، أو حتى "بيعهم"—حيث يصر المستغلون على وجوب سدادهم لها قبل أن يكونوا أحرارًا. وحتى إذا وافق شخصٌ بالغ في البداية على ممارسة الجنس التجاري، فهذا لا يُعتد به: فإذا كان الشخص البالغ، بعد موافقته، قد احتُجز في وقتٍ لاحقٍ في الخدمة من خلال التلاعب النفسي أو القوة البدنية، فيعدّ هو أو هي ضحية للإتجار، وينبغي أن يحصل على المزايا المحددة في بروتوكول باليرمو والقوانين المحلية المعمول بها.

الإتجار بالأطفال لاستغلالهم في النشاط الجنسي

عندما يتم تجنيد طفل (دون 18 سنة) أو إيوائه أو نقله أو تقديمه أو الحصول عليه أو رعايته أو استجداؤه لغرض ممارسة الجنس التجاري، فإن إثبات استخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه ليس ضروريًا لمقاضاة الجرم على أنه إتجارٌ بالبشر. ولا توجد استثناءات لهذه القاعدة: فليس هناك أي تبريرات ثقافية أو اجتماعية اقتصادية تغير حقيقة أن الأطفال المستغلين في البغاء هم ضحايا الإتجار بالبشر. ويحظر استغلال الأطفال في صناعة الجنس التجاري بموجب قوانين الولايات المتحدة وفي معظم البلدان حول العالم. ولاستغلال الأطفال في نشاطات الجنس التجاري عواقب مدمرة على القاصرين، تشمل الأذى الجسدي والصدمة النفسية طويلة الأمد، والمرض (بما في ذلك نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة -الإيدز)، وإدمان المخدرات، والحمل غير المرغوب فيه، وسوء التغذية، والنبت الاجتماعي، وحتى الموت.

العمل القسري

يشمل العمل القسري، الذي يشار إليه أيضًا بعبارة الإتجار بالأيدي العاملة، مجموعة الأنشطة—الاستقطاب أو الإيواء أو النقل أو التوريد أو الاستحواذ—التي تُمارَس لدى استخدام شخص ما القوة أو التهديد بالأذى البدني أو الإكراه النفسي أو استغلال الإجراءات القانونية أو الخداع أو غير ذلك من سبل الإكراه الأخرى، لإجبار شخص على العمل. وبمجرد الحصول على عمل الشخص بمثل هذه الوسائل، فإن موافقة الشخص المسبقة على العمل لدى صاحب عمل تعتبر غير ذات صلة من الناحية القانونية: فصاحب العمل هو مهرب، والموظف ضحية للإتجار. ويعتبر العمال المهاجرون معرضين بشكل خاص لهذا الشكل من أشكال الإتجار بالأشخاص، إلا أنه يمكن أيضًا إرغام الأشخاص على العمل القسري في بلدانهم. وكثيرًا ما تتعرض النساء من ضحايا العمل القسري أو الاسترقاق، لا سيما النساء والفتيات في الخدمة المنزلية، للإيذاء أو الاستغلال الجنسيين أيضًا.

عمل السخرة المقيّد بدّين مالي أو عبودية الدّين

أحد أشكال الإكراه الذي يستخدمه المتاجرون في الجنس والسخرة هو فرض السندات أو الديون. ويرث بعض العمال الديون؛ ففي جنوب آسيا على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى وجود ملايين من ضحايا الإتجار بالأشخاص ممن يعملون لسداد ديون ورثوها عن أسلافهم. ويقع آخرون ضحايا للمتاجرين بالأشخاص ووسطاء التوظيف الذين يستغلون بصورة

غير مشروعة دنيًا تمت استدانته في البداية، عن معرفة أو عدم معرفة، كشرط من شروط التوظيف. ويمكن أن يساهم المتاجرون ووكالات العمل ووكالات التوظيف وأرباب العمل في كلٍ من بلد المنشأ وبلد المقصد في استعباد المدين، من خلال فرض رسوم توظيفٍ على العمال وأسعار فائدة باهظة، مما يجعل من الصعب، إن لم يكن مستحيلًا، سداد الدين. وقد تحدث مثل هذه الظروف في سياق برامج العمل المؤقت، القائمة على العمالة التي يرتبط فيها الوضع القانوني للعَمال في بلد المقصد بصاحب العمل، لذلك يخشى العمال التماس الانتصاف.

الاسترقاق المنزلي

الاسترقاق المنزلي القسري نمط من أنماط الإتجار بالأشخاص يوجد في ظروف متميزة—العمل في المنازل الخاصة—تخلق مواطن ضعف فريدة لدى الضحايا. فهي جريمة لا يتمتع فيها العامل المنزلي بالحرية في مغادرة وظيفته/ وظيفتها ويتم إساءة استخدامه/ استخدامها ويتلقى أجرًا زهيدًا، هذا إذا كان يتلقى شيئًا على الإطلاق. ولا يحظى الكثير من عمال المنازل بالحمايات والمزايا الأساسية التي تقدم عادة للفئات الأخرى من العمال، بما في ذلك أمور بسيطة مثل الحصول على يوم راحة. علاوة على ذلك، فإن قدرتهم على التنقل بحرية كثيرًا ما تكون مقيدة، كما أن عملهم في منازل خاصة يزيد من عزلتهم واستضعافهم. وعمومًا لا يملك مسؤولو العمل الصلاحيات لفحص ظروف العمل في المنازل الخاصة. ويواجه العاملون في المنازل، وخاصة النساء منهم، أشكالًا مختلفة من سوء المعاملة والتحرش والاستغلال، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وقد تشكل هذه الأمور، عند النظر إليها مجتمعة، مؤشراتٍ على وجود استرقاق منزلي قسري. عندما يتمتع رب العمل لأحد عمال منازل بمركز دبلوماسي ويتمتع بالحصانة من الولاية القضائية المدنية و/ أو الجنائية، يتعزز الضعف أمام الاسترقاق المنزلي.

عمالة الأطفال القسرية

على الرغم من أنه يمكن للأطفال ممارسة أنواع معينة من العمل بصورة مشروعة، إلا أنه من الممكن وجود الأطفال في ظروف استعباد أو ظروف شبيهة بالاستعباد. وتتضمن بعض المؤشرات الدالة على وجود عمالة أطفال قسرية حالات يبدو فيها الطفل في عهدة شخص من غير أفراد عائلته يفرض على الطفل القيام بعمل يعود بمنفعة مالية على شخص من خارج عائلة الطفل ولا يمنح الطفل خيار ترك العمل، مثل التسول القسري. يجب أن تكون إجراءات مكافحة الإتجار بالأشخاص متممة للإجراءات التقليدية المستخدمة ضد عمالة الأطفال، مثل معالجة الحالة والتعليم، لا أن تستبدلها. عند استرقاق الأطفال، يجب ألا يفلت المستغلون من العقوبة الجنائية—وهو أمرٌ يحدث عندما تستخدم الحكومات حصرًا استجابات إدارية لمعالجة حالات عمل الأطفال القسري.

التجنيد غير القانوني للأطفال واستخدام الأطفال الجنود

يشكل عمل الأطفال كجنود مظهرًا من مظاهر الإتجار بالبشر عندما ينطوي على تجنيد الأطفال واستخدامهم بصورة غير قانونية—من خلال القوة أو الاحتيال أو الإكراه—من قبل القوات المسلحة كمقاتلين أو في أشكال أخرى من العمل. وقد يكون مقترفو هذه الجرائم قوات حكومية أو منظمات شبه عسكرية أو مجموعات من المتمردين. يتم اختطاف العديد من

الأطفال قسرًا لاستخدامهم كمقاتلين. ويتم إجبار آخرين على العمل كحمالين، أو طهارة، أو حراس، أو خدم، أو مراسلين، أو جواسيس. وقد تضطر الفتيات الصغيرات إلى "الزواج" أو يتعرضن للاغتصاب من قبل القادة والمقاتلين الذكور. وغالبًا ما يتعرض كل من الجنود الأطفال من الذكور والإناث للإيذاء أو الاستغلال الجنسي من قبل الجماعات المسلحة، ويتعرض هؤلاء الأطفال لنفس الأنواع من العواقب الجسدية والنفسية المدمرة المرتبطة بالإتجار بالجنس.

المنهجية

أعدت وزارة الخارجية الأميركية هذا التقرير مستخدمة المعلومات الواردة من السفارات الأميركية، ومن مسؤولين حكوميين، ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية، وتقارير منشورة ومقالات صحفية، ودراسات أكاديمية، ومن رحلات استقصاء للمعلومات إلى كل منطقة من مناطق العالم، ومن المعلومات المقدمة إلى عنوان البريد الإلكتروني tipreport@state.gov. يوفر هذا العنوان وسيلة تمكن المنظمات والأفراد من تشاطر المعلومات المتوفرة لديهم حول تقدم الحكومات في معالجة قضية الإتجار بالأشخاص مع وزارة الخارجية الأميركية.

وقد قدمت البعثات الدبلوماسية الأميركية والوكالات المحلية تقارير حول أوضاع الإتجار بالأشخاص والإجراءات الحكومية لمكافحته بناء على تمحيص شامل قامت به وشمل عقد اجتماعات مع مجموعات كثيرة مختلفة من المسؤولين الحكوميين وممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمسؤولين في منظمات دولية والصحفيين والأكاديميين والناجين. وتكرس البعثات الأميركية الدبلوماسية في الخارج جهودها لتغطية قضايا الإتجار بالأشخاص على مدار العام. ويغطي تقرير الإتجار بالأشخاص لعام 2018 الجهود الحكومية المبذولة في الفترة الممتدة من 1 نيسان/أبريل، 2017 حتى نهاية 31 آذار/مارس، 2018.

التصنيف ضمن فئات

تصنف وزارة الخارجية كل دولة شملها هذا التقرير ضمن واحدة من أربع فئات وفقًا لما نص عليه قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص. ولا يستند هذا الموضع إلى حجم مشكلة البلد، بل يعتمد على مدى جهود الحكومات للوفاء بالمعايير الدنيا لقانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص من أجل القضاء على الإتجار بالبشر (انظر الصفحة 44)، والتي تتسق بشكل عام مع بروتوكول باليرمو.

وفي حين يُعتبر التصنيف في الفئة (1) أعلى تصنيف، إلا أنه لا يعني عدم وجود مشكلة اتجار بالأشخاص في البلد المصنف في تلك الفئة، كما أنه لا يعني أن ذلك البلد يتخذ ما يكفي من الخطوات لمعالجة المشكلة. إلا أن التصنيف في الفئة (1) يشير إلى أن الحكومة قد بذلت جهودًا لمعالجة المشكلة التي تقي بالمعايير الدنيا لقانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص. للإبقاء

على التصنيف في الفئة (1)، يتعين على الحكومات إظهار تقدم ملحوظ كل عام في مكافحة الإتجار بالبشر. في الواقع، تمثل الفئة (1) مسؤولية وليست مهلة.

ويعكس التصنيف في الفئات وما يرافقه من معلومات عن كل دولة في "تقرير الإتجار بالأشخاص لعام 2018 تقييمًا لكل من الأمور التالية:

- سن القوانين التي تحظر أقصى أشكال الإتجار بالأشخاص، حسب تعريف قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص، وفرض عقوبات جنائية على مرتكبي جرائم الإتجار بالأشخاص؛
- تحديد العقوبات الجنائية لجرائم الإتجار بالأشخاص بحيث تشمل العقوبة القصوى السجن لمدة لا تقل عن أربع سنوات، أو عقوبة أكثر صرامة؛
- تطبيق القوانين المتعلقة بالإتجار بالأشخاص من خلال ملاحقات قضائية نشطة وفعالة لمرتكبي الأشكال السائدة من أشكال الإتجار بالأشخاص في البلد، وإصدار أحكام على المتاجرين؛
- وضع تدابير استباقية للتعرف على الضحايا، مع إجراءات منهجية توفر إرشادات بخصوص عمليات التعرف على الضحايا بالنسبة للقائمين على إنفاذ القانون وغيرهم من المستجيبين الأوائل المدعومين من قبل الحكومة؛
- التمويل الحكومي والشراكات مع المنظمات غير الحكومية لتزويد الضحايا بالرعاية الصحية الأساسية والمشورة والإرشاد النفسي والمأوى مما يتيح لهم رواية تجاربهم وما شاهدوه أثناء تعرضهم لأعمال الإتجار بهم للمرشدين الاجتماعيين المدربين والمسؤولين عن إنفاذ القانون، وذلك في بيئة تتسم بأقل ما يمكن من الضغط؛
- جهود حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص التي تتضمن تأمين قدرتهم على الحصول على الخدمات والمأوى بدون تعرضهم للاحتجاز، مع توفير البدائل القانونية لترحيلهم إلى بلدان قد يواجهون فيها العقاب أو المشقة؛
- مدى قيام الحكومة بضمان توفير المساعدات القانونية والمساعدات الأخرى للضحايا، ومدى قيامها بتأمين إجراءات قضائية متماشية مع القوانين المحلية وغير محففة بحق الضحايا أو كرامتهم أو صحتهم النفسية؛
- مدى قيام الحكومة بتأمين العودة الآمنة والإنسانية و، قدر المستطاع، العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة إدماج الضحايا؛ و
- الإجراءات الحكومية المتخذة للحيلولة دون وقوع الإتجار بالأشخاص، بما في ذلك الجهود المبذولة لكبح الممارسات التي تم تحديدها كعوامل مساهمة في وقوع الإتجار بالأشخاص؛ كاحتجاز أرباب العمل لجوازات سفر العمال الأجانب الوافدين والسماح لوسطاء التوظيف بفرض رسوم باهظة على العمال المهاجرين المنويّ توظيفهم؛ و
- الجهود الحكومية المبذولة للحد من الطلب على أعمال الجنس التجاري والسياحة الجنسية الدولية.

إن عملية التصنيف ضمن فئات، والتقارير الخاصة بكل دولة، لا تأخذ أيًا من الأمور التالية بعين الاعتبار:

- الجهود المبذولة، والتي تقوم بها الجهات الفاعلة غير الحكومية في البلد حصراً، مهما كانت هذه الجهود جديرة بالثناء؛
- أنشطة التوعية الشعبية العامة، سواء كانت برعاية الحكومة أو غيرها، إن كانت هذه الجهود غير مرتبطة بشكل وثيق بمقاضاة المتجرين بالأشخاص أو بحماية الضحايا أو بالحيلولة دون وقوع الإتجار؛ و
- المبادرات الفعالة للتنمية أو إنفاذ القانون.

دليل الفئات

الفئة 1

حكومات الدول التي تلتزم بشكل تام بالحد الأدنى لمعايير قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص المتعلقة بالقضاء على الإتجار بالأشخاص.

الفئة 2

حكومات الدول التي لا تلتزم بشكل تام بالحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق الامتثال لتلك المعايير.

قائمة المراقبة من الفئة 2

حكومات الدول التي لا تلتزم بشكل تام بالحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق الامتثال لتلك المعايير، و:

(أ) يكون فيها العدد المطلق لضحايا الأشكال الخطيرة من الإتجار بالأشخاص كبيراً جداً، أو يكون آخذاً في التزايد بشكل كبير؛

(ب) لم يتم تقديم دليل على ازدياد الجهود المبذولة لمكافحة الأشكال الخطيرة للإتجار بالأشخاص مقارنة بما كان يُبذل في العام السابق، بما في ذلك زيادة عمليات التحقيق في جرائم الإتجار وملاحقة مرتكبيها قضائياً وإدانتهم، وزيادة ما يقدم من مساعدة للضحايا، وانخفاض الأدلة التي تثبت ضلوع مسؤولين حكوميين في الأشكال الخطيرة للإتجار بالأشخاص؛ أو

(ج) كان التوصل إلى اتخاذ قرار بأن البلد يبذل جهوداً كبيرة للامتثال للحد الأدنى من المعايير مرتكزاً إلى تعهدات قطعها البلد باتخاذ خطوات إضافية خلال العام التالي.

حكومات البلاد التي لا تلتزم بشكل كامل بالحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص، ولا تبذل جهوداً كبيرة للالتزام بها.

يدرج تقرير قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص عوامل إضافية لتحديد ما إذا كان يجب أن يكون بلد ما في الفئة (2) (أو قائمة مراقبة الفئة 2) مقابل الفئة 3: أولاً، إلى أي مدى يكون البلد منشأ أو عبور أو وجهة للأشكال الخطيرة من الإتجار؛ وثانياً، مدى عدم استيفاء حكومة البلد للمعايير الدنيا لتدابير القضاء على الإتجار بالأشخاص، ولا سيما مدى تورط المسؤولين أو الموظفين الحكوميين في أشكال خطيرة من الإتجار؛ وثالثاً، التدابير المعقولة التي يتعين على الحكومة اتخاذها لتتوافق مع المعايير الدنيا في ضوء موارد الحكومة وقدراتها لمعالجة وإزالة الأشكال الخطيرة من الإتجار بالأشخاص.

ينص تعديل أدخل عام 2008 على قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص على أن أي دولة جرى تصنيفها لسنتين متتاليتين ضمن قائمة المراقبة للفئة 2، وكان سوف يتم تصنيفها في تلك الفئة في العام التالي لو لم تكن مصنفة فيها لعامين، سوف تصنف بدلاً من ذلك في الفئة 3 في ذلك العام الثالث. اتخذ هذا البند "تخفيض تلقائي" حيز التنفيذ للمرة الأولى في تقرير عام 2013. وقد حُول وزير الخارجية صلاحية منح إعفاء من هذا الخفض التلقائي للفئة استناداً إلى أدلة موثوقة تفيد بأن الإعفاء مبرر لأن لدى الحكومة خطة مكتوبة من شأنها أن تشكل، في حال تطبيقها، جهوداً كبيرة مبذولة للامتثال للحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص للقضاء على الإتجار، وقيام الحكومة بتكريس موارد كافية لتنفيذ الخطة. ويجوز لوزير الخارجية إصدار هذا الإعفاء لعامين متتاليتين فقط. ويتعين بعد السنة الثالثة إما أن يرتفع البلد إلى الفئة 2 أو أن يتم تخفيض تصنيفه إلى الفئة 3. وقد تمت الإشارة إلى الحكومات الخاضعة لشرط التخفيض التلقائي في التقارير الخاصة بكل بلد.

القيود المفروضة على تمويل الدول المصنفة في الفئة 3

وفقاً لقانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص، قد تخضع حكومات البلدان في الفئة (3) لقيود معينة على المساعدات، حيث يمكن أن يحدد الرئيس عدم تزويد الولايات المتحدة لمساعدات أجنبية غير إنسانية أو غير متعلقة بالتجارة. إضافة لذلك، قد يحدد الرئيس حجب التمويل عن مشاركة الحكومة الرسمية أو الموظفين في برامج التبادل التعليمي والثقافي لبعض بلدان الفئة 3. وبالتوافق مع قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص، قد يحدد الرئيس أيضاً توجيه المدير التنفيذي الأمريكي لكل بنك إنمائي متعدد الأطراف وصندوق النقد الدولي للتصويت ضد أية قروض أو استخدامات أخرى لأموال المؤسسات إلى بلد معين من الفئة 3 لمعظم الأغراض (باستثناء المساعدات الإنسانية، والمتعلقة بالتجارة، وبعض المساعدات ذات الصلة بالتنمية) وبذل قصارى جهودهم لرفضها. وبدلاً من ذلك، يجوز للرئيس أن ينتازل عن تطبيق القيود السابقة عند البت بأن تزويد دولة من الفئة 3 بمثل هذه المساعدة من شأنه أن يعزز أهداف قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص أو أن يكون في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة. كما يخول قانون حماية ضحايا الإتجار بالأشخاص الرئيس بعدم فرض القيود إن كان ذلك ضرورياً لتفادي نتائج سلبية جسيمة ينجم عنها أذى كبير على الفئات السكانية الضعيفة المعرضة للخطر، بما في ذلك النساء والأطفال.

تنطبق قيود التمويل المعمول بها على السنة المالية القادمة، والتي تبدأ في 1 أكتوبر 2018.

ولا يشكل التصنيف في أية فئة كانت تصنيفاً دائماً لا يتغير.

وكل دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة، تستطيع القيام بالمزيد. ويتعين على كل دولة مواصلة جهود مكافحة الإتجار بالأشخاص وزيادتها بشكلٍ مستمر.